

كلمة معالي وزير التنمية الإجتماعية
السيدة تمام الغول

رئيسة الوفد الأردني
للدورة الإستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة
والمعنية بالطفل

نيويورك ٢٠٠٢/٥/١٠

السيد الرئيس ،

أسمحوا لي بداية أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء مكتب اللجنة التحضيرية لإجتماعات الجمعية العامة حول الأطفال، إلى منظمة اليونيسيف، على الجهود الكبيرة التي بذلوها في التحضير لهذه الجلسة الإستثنائية والوصول إلى القواسم المشتركة التي توحدنا جميعاً للعمل على النهوض والرقى بالطفل والطفولة. كما أسمحوا لي أن أعرب عن إمتناني لجميع من ساهم في إنجاح جلستنا هذه التي تهدف إلى متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل بمزيد من العزيمة والإصرار.

السيد الرئيس،

بعد مرور أكثر من عقد على التجمع الريادي للعديد الكبير من قادة العالم، والذي جسّد الإرادة السياسية غير المسبوقة، من أجل وضع الأطفال على رأس أولويات المجتمع الدولي وإيلائهم الرعاية التي يستحقون، يأتي إنعقاد المؤتمر هذا لإعادة التأكيد على الدعوة التي إنطلقت عام ١٩٩٠. تلك الدعوة التي أسست منهجية الإرتقاء بحقوق الطفل وتطوير المعايير الدولية الملائمة للأوضاع الملحة التي يعيشها الأطفال من جهة، بالإضافة إلى تخصيص الموارد وبناء القدرات المحلية لتحسين حياة الأطفال وتجنبيهم البؤس.

وبتيح لنا تجمعنا اليوم، الفرصة لإستعراض المكتسبات المتحققة في مجال تعزيز حقوق الطفل وتعظيم رفاهه، بالإضافة إلى التعرف على العقبات والصعوبات التي واجهت مسيرتنا بهدف وضع الأطر والخطط الملائمة لتعبئة جهود المجتمع الدولي وتوجيهها نحو التحديات المستجدة في مجال الطفولة، وإعادة ترتيب الأولويات حسب هذه المستجدات. ويأمل وفدي أن تتمكن الجلسة الإستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الأطفال من إعادة شحذ الإرادة السياسية للأسرة الدولية لمتابعة وتنفيذ الإلتزامات والمعايير التي ينص عليها الإعلان الختامي، بخصوص حق الطفل في البقاء والحماية والنماء والمشاركة وعلى جميع المستويات، بهدف جعل الطفل هدفاً للتنمية المستدامة وبانياً لها مستقبلاً .

بالرغم من الإنجازات الدولية التي تحققت بالنهوض في بعض المؤشرات المرتبطة بإحتياجات الأطفال الأساسية إلا أن هذه الإنجازات لم تأت بالآمال المنعقدة عليها بالرغم من واقعية الأهداف والأطر الزمنية الموضوعية لتحقيقها ويظل الفقر وتزايد الهوات بين المجتمعات الواحدة وبين دول الشمال والجنوب، العقبة الكبرى في وجه تحقيق الأهداف المتوخاة لتنفيذ التنمية الشاملة للأطفال وتمتعهم بحقوقهم.

ويتوجب علينا العمل على معرفة الأسباب الكامنة وراء تلك الفروق الشاسعة التي تفصل بين مستويات التنمية البشرية ومنها تنمية الطفل، والتي نفاقم من تردي الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الأحباط وعدم الإستقرار والعنف.

ويحدونا الأمل اليوم أن يتم بلورة مفهوم شامل للأمن يتعدى إعتبرات القوة العسكرية والإقتصادية بمفهومها التقليدي ويأخذ بعين الإعتبار المقومات الإجتماعية والكرامة الإنسانية، لدى إتخاذ القرارات الأساسية على المستوى الدولي. فعالم اليوم مرتبط في أهدافه ومتشعب في طرق عمله، بحيث باتت مقومات الأمن الإنساني ومنع إنتهاكات حقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص حقوق الأطفال تفرض نفسها على النظرية التقليدية للأمن. وقت دعا مؤتمر القمة العالمي الأول من أجل الطفل إلى حماية الأطفال الذين يتعرضون لظروف بالغة الصعوبة تؤثر على تنميتهم لا سيما في حالات النزاع المسلح بما في ذلك ضحايا الإحتلال الأجنبي.

وأنا في الأردن إذ نرحب بدخول البروتوكول الإضافي حول الأطفال في حالات النزاع المسلح حيز التنفيذ، وتطور معايير المجتمع الدولي التي تكفل حقوق الأطفال في تلك النزاعات، لندعو إلى إيلاء هذا الموضوع إهتماماً وإلتزاماً أكبر من جانب المجتمع الدولي. فالمعاناة التي يتعرض لها أطفال كثيرون في شتى أنحاء العالم نتيجة العنف المسلح والحصار والعقاب الجماعي تهدد بجر أجيال جديدة من الأطفال إلى دائرة العنف المدمر، وما الحالة المؤلمة التي يعيشها أطفال فلسطين اليوم إلا مثال حي على ضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته في الحفاظ على حقوق الأطفال من الإنتهاكات المتعددة الجوانب التي يتعرضون لها.

السيد الرئيس،

تفرض العولمة تحديات وفرص تحتم على العالم أجمع العمل على تقليص الفوارق الإقتصادية والمعلوماتية بين دوله من خلال تسهيل إكتساب وانتقال التكنولوجيات الجديدة، وتيسير وصول خدمات وبضائع الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وإيجاد حل ناجع لأزمة المديونية الخارجية لدول الجنوب.

واننا في الأردن نرى أن التحدي الحقيقي يكمن في الإستخدام الأمثل للموارد المحدودة لتلبية الحاجات الملحة في ظل ضآلة الموارد المتاحة. وبالرغم من ذلك فإننا نرى أن توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة لنشر المعارف، وتحسين مستوى تعليم الأطفال من العناصر المهمة لتمكينهم من التعامل مع متطلبات الحياة العصرية. وما المبادرة التي أطلقها صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني المعظم بخصوص إعطاء أولوية لنشر تكنولوجيا المعلومات وأيضاً للمدارس وتطوير مهارات المدرسين كجزء من برنامج التحول الإقتصادي والإجتماعي الذي أقرته الحكومة، إلا تعبير عن الإهتمام بالطفل وإعداده لإعداد الأمثل لمواجهة متطلبات مستجدات الحاضر والمستقبل .

السيد الرئيس،

يهدف برنامج التحول الإقتصادي والإجتماعي في الأردن إلى الإرتقاء بمستوى حياة الفرد. وذلك بتوفير البيئة الجاذبة للإستثمار وخلق فرص العمل الكافية، وتوفير التدريب المميز للقادرين على العمل. وتطوير التشريعات اللازمة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وبناء الآليات المؤسسية لمراجعة ومتابعة تلك التشريعات كتطوير الجهاز القضائي بكامله، وإنشاء اللجنة الملكية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لشؤون الأسرة، وتشكيل محاكم خاصة بالأحداث وإعداد مراكز التأهيل لهم بالإضافة إلى تدريب أجهزة الضابطة العدلية.

ويهدف البرنامج إلى تطوير قطاع التعليم والإرتقاء بنوعية التعليم ليواكب متطلبات العولمة والإفتاح الإقتصادي التي إختار الأردن أن يكون جزءاً فاعلاً فيها. وكذلك تطوير برامج تغذية الأطفال ضمن مراحل التعليم المبكر. وبمشاركة فاعلة من المجتمع المدني.

وقد بدأت الحكومة بتوسيع وتحسين الخدمات الصحية المقدمة وعلى رأسها خدمات الأمومة والطفولة.

أن الحكومة الأردنية، وإذ تسعى وراء تحقيق أهداف الإرتقاء بالطفولة، تدرك تمام الإدراك أن ترويج حقوق الطفل وتعزيز رفاهه لا يتأتى بجهود فردية أو متفرقة، بل من خلال الشراكات الفاعلة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية وبمشاركة أساسية من المجتمع المدني والقطاع الخاص.

فالإرادة السياسية ضرورية في الحفاظ على زخم مسيرتنا، إلا أن التحدي أمامنا يكمن في تطوير الشراكات الحقيقية التي تساهم في خلق البيئة التمكينية اللازمة لبناء عالم جدير حقاً بالأطفال.

شكراً سيدي الرئيس،،،